المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض

٣٥٤٣

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

*Riyad University*

RIYAD, SAUDI ARABIA

No. ................................ : الرقم    Date ................................ : التاريخ

ف ٧/١٧٠٩

١٧/١٢/١٤٠٠هـ

٣٥٤٣

الرقم ٣٥٤٣

مجموع ٩ كتب

٣٥٤٣ ١٠٤

مجموعة رسائل .

١ - رسالة فى تحقيق الامر العرف - للسيد الشريف

٢ - الرسالة الغائية - للسيد الشريف الجرجاني

٣ - الرسالة العضدية

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد

هذه الرسالة للشيخ الشريف في تحقيق نفس الامر والفرق بينه وبين الخارج

اعلم ان تحقق الاشياء على ضربين عقلي وهو ما لا يكون الا في القوى الادراكية
وحقيقي وهو ما يكون خارج القوى الادراكية سواء وجد الفرض العقلي
او لم يوجد وهو الذي يقال انه نفس الامر والحقيقي اما بالنظر الى انفسها
او بالنسبة الى الخارج عن انفسها وهو المسمى بالخارج فنفس الامر
خارج القوى الادراكية فهو اعم من الخارج والخارج من الذهن كذلك بمعنى
اخر وهو ان ما يوجد في الذهن يصدق في الخارج انه موجود في الذهن
كما انه موجود في الخارج وكذا بالنسبة الى ما يكون بحسب الانفس يعني
هذا واذا كان نفس الامر اعم من الخارج فكل ما صدق في الخارج صدق في نفس واذا
الامر ولا اذا صدق في نفس الامر بمعنى انه في نفسه كذا فلا يصدق بحسب
الخارج اذا لم يكن موجودا فيه كان ما لا يكون في الخارج لا يكون موجودا
بشيء في الخارج لكن جاز ان يكون كذلك بالنظر الى نفسه اذ يصدق
ان السواد المعدوم في الخارج لون في نفسه ولا يصدق انه لون في الخارج
هذا في الحكم الايجابي واما في السلبي فنفس الامر اخص من الخارج فاذا
ان السواد ليس بلون في الخارج عند عدمه فيه لا يصدق بحسب نفس
الامر وهذا لما عرفت ان نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص واه
واحوال ... الاشياء من الحاجة والاستغناء والاستلزام والا
تضاد والعوارض والذاتيات والحقيقيات والاعتبارات انما
تعرف وتحقق بحسب انفسها واكثر الاغلاط انما ينشأ من الالتباس

حكم

حكم الانفس بحكم الخارج او الذهن من تغفل ما اصلنا فهنا سهل عليه
الاطلاع على الحقائق والدقائق بل اكثر حقيقة عرفان العلوم
العقلية بدون معرفتها معرفته كما لا تتعذر فحصل بما كتبنا تحقيق
نفس الامر والفرق بينه وبين الخارج والذهن ثم بعونه زيادة ما عبره
العقيل الشريف في هذه الرسالة رزقنا الله بحمدها

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد

هذه الرسالة الغائية للسيد الشريف الجرجاني قدس سره

اذا ترتب على فعل اثر فذلك الاثر من حيث انه ثمرة ونتيجة لذلك الفعل وثمرته
يسمى فائدة له ومن حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية له فالفائدة
والغاية متحدتان بالذات مختلفتان بالاعتبار ثم ذلك الاثر المسمى
بالفائدة ان كان سببا لاقدام الفاعل على ذلك الفعل يسمى
بالقياس الى الفاعل غرضا ومقصودا ويسمى بالقياس الى فعله علة
غائية والغرض والعلة الغائية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار
وان لم يكن سببا للاقدام كان فائدة وغاية فالفائدة اعم من العلة الغائية
اذا تمهد هذا فنقول افعاله سبحانه وتعالى يترتب عليها مصالح
وحكم لا تحصى لكن يعبر مذهب الاشاعرة والحكماء الى ان تلك الحكم والمصالح
غايات لا علل غائية لافعاله تعالى وهي بعد راجعة الى المخلوقات وليس شيء منها
غرضا وعلة غائية لفعله واستدلوا على ذلك بوجهين احدهما ان من
كان فاعلا لغرض فلا بد ان يكون وجوده له اولى من عدمه بالقياس
اليه والا لم يصح ان يكون غرضا فيكون الفاعل حينئذ لفعله
مستكملا بتلك الاولوية ومستكملا بغيره تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
لا يقال انما يلزم الاستكمال اذا كانت المنفعة راجعة الى
الى الفاعل اما اذا رجعت كان احسانا الى المخلوقات فلا لانا نقول

ان

ان كان الاحسان وعدم الاحسان اليهم متساويا وبالنسبة اليه تعالى لم
يصح الاحسان ان يكون غرضا وان كان الاحسان ارجح واولى به فقد لزم
الاستكمال والثاني من الوجهين ان غرض الفاعل ان كان سببا لاقدامه على فعل
كان ذلك الفاعل ناقصا في فاعليته مستكملا من غيره ولا يجوز ان يكون كذلك
بل جلال الله تعالى بذاته وصفاته يقتضي الكمالية بفاعليته وافعاله
وكذا لا ينبغي ان افعاله يقتضي ان يترتب عليها مصالح راجعة الى عباده فتلك
المصالح غاياته وثمراته لا علل غائية لعلو شأنه فما عنفها ان ليس شيء
من افعاله عبثا اي خاليا عن الحكم والمصلحة وان لم يكن سببا للاستكمال
والنقصان الى مراده فانما عظمته وكبريائه وهذا هو المذهب
الصحيح الذي لا يشوبه شبهة ولا يحوم حوله ريبة وما ورد من الايات
والاحاديث مما هو الموجب لكون افعاله تعالى معللة بالاغراض
فيجب حملها على الغايات التي تترتب عليها ومن قال بتعليلها بناء على
ظواهرها فقد غفل عما يشعر به الادلة الصحيحة
والاحكام الواضحة او اراد اظهار ما يناسب افهام
العامة على مقتضى قوله كلموا الناس على قدر
عقولهم انتهى بحمد الله وحسن
عونه وتوفيقه الرسالة الغائية
للسيد الشريف قدس سره
نفعنا الله به آمين
آمين

٤

هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة. المقدمة اللفظ قد يوضع
لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار أمر عام وذلك بأن يعقل أمر مشترك
بين مشخصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصه
بحيث لا يفاد ولا يفهم به إلا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك الأمر
المشترك آلة للوضع لا أنه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له مشخص وذلك
مثل اسم الإشارة فإن هذا مثلا موضوعه ومسماه المشار إليه المشخص بحيث
لا يقبل الشركة. تنبيه ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص إلا بقرينة
معينة لاستواء نسبة الوضع إلى المسميات. التقسيم اللفظ مدلوله إما كلي
أو مشخص والأول إما ذات وهو اسم الجنس أو حدث وهو المصدر أو نسبة
بينهما وذلك إما أن تعتبر من طرف الذات وهو المشتق أو من طرف الحدث وهو الفعل
والثاني فالوضع إما مشخص أو كلي والأول العلم والثاني مدلوله إما أن يكون معنى
في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير إليه وهو الحرف أو لا فالقرينة إن كانت
في الخطاب فالضمير وإن كانت في غيره فإن كانت حسية فهو اسم الإشارة أو عقلية فهو
الموصول. الخاتمة تشتمل على تنبيهات الأول الثلاثة مشتركة في أن مدلولاتها
ليست معاني في غيرها وإن كانت تتحصل بالغير فمن ثم كانت أسماء دون الحروف. الثاني الإشارة
العقلية لا تفيد التشخص فلذا تعقيبه الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية فلا بد من قرينة
الخطاب والحس فلذا كان جزئيا وهذا كليا. الثالث علمت من هذا
الفرق بين العلم والضمير ومساواة تقسيم الجزء إليهما دون اسم الإشارة فكذا أن ذلك
موضوع لأمر عام إلا أنه يتحقق بقرينة الإشارة الحسية ومدلول الضمير يتعين

بالوضع

بالوضع. الرابع تبين لك من هذا أن معنى قول النحاة الحرف ما دل على معنى في غيره أنه
لا يستقل بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل. الخامس قد عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق
أن ما بإزائه في الفعل فإنه دال على حدث ونسبة إلى موضوع معين
وزمان. السادس قد يحصل منه الفرق بين علم الجنس واسم الجنس فإن علم الجنس كأسامة
وضع بخصوصه للجنس المعين واسم الجنس كأسد وضع لفرد مبهم ثم جاءه
التعيين من اللام. السابع الموصول عكس الحرف فإن الحرف يدل على معنى في غيره
ويحصله أي متى يتعين عنده معنى معين. الثامن الفعل والحرف يشترك كلاهما
في أنهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا لا ثابتا للغير من هذه الجهة
لا يثبت له الغير بل امتنع الحكم عليهما. التاسع الفعل مدلوله في كل ما يتحقق
تحقق فيه وإنه متعدد مجاز نسبته إلى كل منه فيجيء به دون الحرف إذ به
يحصل مدلوله إنما هو بالفعل له فلا يقال يفعل لغيره. العاشر في ضمير
الغائب وفي كليته نظر فتأمل. الحادي عشر نحو وجوب معهود منها كل لدنحا
نحو صاحب وعلو وإن كان إلا أنه لا يستعملان إلا في جزئي بعوض إلا خاصة
الثاني عشر لا تريد تعاور الألفاظ بعضها مكان بعض إذ المعتبر الوضع

انتهت الرسالة العضدية بحمد الله وحسن
عونه وتوفيقه لا رب غيره ولا معبود إلا
الله عليه توكلت وإليه
أنيب ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي
العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد

[illegible]

الحمد لله الذي خص نوع الانسان بمزية اوضاع الكلام ومبانيه • وجعل الحق وما اصول كلمته وظن وما معانيه • والصلاة والسلام على المشتق من مصدر العقل والحكم • الجامع لمحاسن الافعال ومكارم الشيم • الموصول بالفاضة انواع السعادة والمعزى • الملهم بي اسرار الفضائل الحكمية والتقى • محمد المذكور اسمه في التورية والانجيل وعلى اله منطقي الحق ومبطل الا باطيل • ماطفي النجم في الفلك وما اشتهر النجم في الفلك • وبعد فلما شاع بالامصار وظهر ظهور الشمس في النهار • ان الرسالة العزية التي املاها المولى الامام المحقق • والفاضل المدقق خاتم المجتهدين • عز الملة والدين اعلى الله درجته في اعلى عليين • وكانت مشتملة على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة • مع غاية الايجاز ونهاية الاختصار • ولم يكن لها شرح يذلل صعابها ويكشف حجابها • ويبلغ في تبيين المرام • وتحقيق الغامض اقصاها • اردت الخوض في تتميم هذا المرام • على وجه يكشف عن وجوه خرائدها اللثام • مع حشو الزوائد وكمال الضبط • تحفة للحضرة العلية الامير الاعظم والعلي مكان • الكريم ظل الله على الانام ملاذ ارباب الانعام والاكرام • الذي انشأت

ميامن السلطنة ارجاء مملكته وبانت دلائل الامارة على غرته • الجامع للكمالين العلمية والعملية • الحاوي للرياستين الدينية والدنيوية • ... في السلاطين بالاصل والنسب • واعظمهم في الفضل والادب • ... على الخلائق • ... باجلائل النعم والوظائف • ... الغمام ووقت ربيع • كنوال ... يوم سخاء • ... عيسى • ونوال الغمام ... • المؤيد ... العليم • مغيث الدولة والدين • ... التي زمام الايام خاضعة لاوامره • واعناق الخلائق ... ليمنه • ... فان ... واقول • فان وقع في حيز القبول • فهو غاية المقصود ونهاية المبتغى • والله الميسر للآمال • وعليه التوكل في جميع الاحوال • قال المصنف رحمه الله تعالى بعد التسمية صرف مجانه ... الزنجية التي اردت بيانها وبيان اجزائها ... المحسوس فاستعملت فيها الكلمة صرة الموضوعة لكل مشار اليه مشاهد محسوس والعابدة في اللغة ما حصلته من علم او مال مشتقة من ... واسم فاعل من ... الكلمة التي تبنى عليها ... الكلمة وحيث انها ... ومن حيث



قوله الذي خص ... اشارة الى العلوم ...

قال في القاموس ...

انما باعثة مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غاية ومن حيث انها
باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى
علة غائية فالعلة الغائية والغاية متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار كالارتفاع والعلة الغائية ايضا كذلك كما في الجلوس
مثلا فلا يرد ان كل حيثية بل اعتبار يختص ترتبه اذا فيمتنع
الفرق ان الفاعل في الفعل والعلة الغائية بالعكس فالاولى
اعم من الثاني لانها بكل ما بين ادراكه ويترتب على الفعل وبعض ما يترتب
وكلا باعتبار كوجود كنز في حفر بير مطلقا اذ الفائدة تترتب على الفعل
فائدة كما تكون مقصودة لفاعله واما حمل الغاية على ما لاجله
الشيء بمعنى مجيئه بغتة وعن مادة الغاية التي بنفسها فائدة
اما باعتبار اللغة فظاهر واما باعتبار العرف فلانها
مصلحة ذهنية تترتب على تحصيل فن واخرى اجماعي
على العلم ويجوز ان يكون مجازا في الاسناد باعتبار ان لتلك الغاية
ذاتا مدخلا في حصول الغاية **تشتمل** اما خبر بعد خبر او
حال او صفة لغاية والمراد انها تشتمل اشتمال الكل على
الاجزاء **على مقدمة وتقسيم وخاتمة** وجه الترتيب انه ما
يذكر في صدر الرسالة من العبارات اما ان يكون كمبادئ
المقصود او كمبادئ ما يتعلق به اذ الخارج عنهما لا يذكر فالاول
ما كان الاول هو التقسيم وان كان الثاني فلا بد لذلك التعلق
تعلق الشيء باللاحق اي تعلق من حيث انها علة في تعيين

في الشيء وفي كل وجه التسمية بتلك فهو المقدمة وان كان تعلق
اللاحق بالسابق اي من حيث التوضيح والتكميل فهو الخاتمة
والمقدمة في اللغة اما من قدم اللازم بمعنى تقدم او المتعدي وفي الا
صطلاح عبارة عما يتوقف عليه الشيء وفي العلم والمناسبة كلام في
لتقدمها في الذكر او لتقديمها الكاتب في الشيء وفي النقل حد الا
بالذات او بلا واسطة والمراد بالمقدمة هاهنا المعاني المخصوصة
او العبارات المعينة فلا بد من اعتبار التجوز فيه ان تكون في الاطلاق
الكلي على بعض جزئياته او في اطلاق اسم المدلول على بعض ما دل
عليه وما وقع في بعض النسخ على مقدمة وتقسيم وتنبيه وخاتمة
فهو سهو من قلم الناسخ اذ التنبيه من المقدمة فلا معنى لعده جزءا
مستقلا **المقدمة** مبتدأ خبره الذي نتكلم عنه او بالعكس والاولى
جعل مجموع العبارات التي بعدها الى قوله التقسيم خبر الما بقي
مناسب في امثال هذا الكلام تأمل ولما كان معرفة اقسام
اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه وتعقل الموضوع له كذلك مما
يتوقف عليه المقصود كما يظهر بعيد ذلك بدأ في المقدمة بتقسيم
اللفظ بذلك الاعتبار فقال **اللفظ قد يوضع لشخص بعينه** اعلم
ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي ثم نقل في العرف فيتناول
ما لم يكن صوتا وحرفا وما هو حرف واحد او اكثر مهملا او مستعملا
صادرا من الفم او لا لكنه خص في عرف اللغة ثانيا بما هو صادر من الفم
من الصوت المعتمد على المخارج حرفا واحدا او اكثر مهملا كان او مستعملا

منه قوله واحد بخصوصه دون المفهوم المشترك لئلا يتوهم ان ما وضع
له اللفظ هاهنا مجموع كل واحد من افراده ذلك الامر المشترك حتى
يستعمل فيه وفي افراده ويفهم هو منه ايضا فان ذلك باطل بل المقصود
ان الموضوع له واستعمل فيه هذا المشخص من افراده على حدة
وهذا انما ذكر لكونه من المفهوم المشترك فانه غير ما اريد وغير موضوع له
فقوله دون المفهوم المشترك حال من قوله واحد بخصوصه اي متجاوزا
عن المفهوم المشترك فانه غير معانيه وغير مفهوم منه بحسب الاستعمال
فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا مثلا ويراد به ذلك الامر العام الذي
هو مجموع المشار اليه المعين المذكور واذا كان كذلك فيتحصل
الواضع ذلك المشترك ءالة للوضع ووسيلة الى حصوله لا انه ايضا
المشترك الموضوع له فقوله لا انه تنفرد اللام معطوفا على الخبر
ان في فيستحضر مصدرا وان كان في بناء صيغة المضارع المجهول
من الثلاثي المجرد فانه منصوب على الحالية ولا انه عطف عليه فالوضع
كلي والموضوع له مشخص كما عرفنا وقد علم اي ان الوضع والموضوع مشخص
باعتبار امر عام مثل اسم الاشارة نحو هذا فان ذلك الاسم الكلام
الكلي معنى انه المشار اليه المعين لكمال التعيين الحاصل بالاشارة السابقة
فلا يستعمل فيه ذلك الموضوع للاشخاص فان هذا مثلا موضوعة
ومستعمل اي معناه المشار اليه المشخص اي كل واحد من افراد المشار
اليه مطلقا والمشخص صفة لكل واحد من حيث انه المراد من المشار اليه
هاهنا ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه كما لا يخفى على كل ذي فطنة

الذي هو المفهوم المشترك

بل الصفة للكل والا كان صفة للمشار اليه وحيث ان المراد به ما صدق كل واحد الحصر ح

[illegible]

17

قوله موضوعة في بعض النسخ بتاء التأنيث على انه خبر هذا ايضا وبل
الجملة او الكلمة وفي بعض اخر بلا تاء خاصة الى الضمير على انه من قبيل الاسماء
ومسماه ح بيان له وقوله بحيث لا يقبل الشركة تاكيد لما يستفاد
من التشخص يعني ان مجموع هذا ما صدق عليه المشار اليه المشخص
الذي لا يقبل الشركة لانه مجموعها الذي لا يقبل الشركة والتفاصيل ان معنى
لفظ هذا كل مشار اليه مذكر مشخص لا مطلقا اي عام وهو مجموع المشار
اليه المذكر المعين والمفاد من هذا المشار اليه المشخص على انه لا كل
لا فرد كما اذا حكمت على كل رجل بانه ابيض بهذا العنوان فقد
حكمت جميع المشخصات الرجل من زيد وعمرو وغيرهما بانه عام وهو
الى ومن حكمت عليه بانه ابيض تنبيه لعل التنبيه يشتمل
به على امر مما ان يكون الحكم المذكور بعده بديهيا او قريبا من البديهي
ان يكون معلوما من الكلام السابق وهنا الحكم بديهي اولي
اذ تصوره كاف فيه مع الاسناد يكفي في الجزم بالنسبة وتبين ماذكره انه
استدلال بل تنبيه يذكر في صورة الاستدلال والبديهي يبين فقد
ينبه عليها اذ انه لما ذكر يكون في بعض الاذهان ان الخاص ام الخفا
ماهو من هذا القبيل اي ما صدق عليه اللفظ الموضوع لمشخصات
باعتبار امر راجع تحت امر عام لا يعتبر التشخص الا بقرينة معينة
لان وجه افادة ذلك الواحد من تلك المشخصات بعينه تعين الا بوضعه
له وهو لا يختص به لاستواء نسبة الوضع الى المسميات اذ مع
التشخص الكل في تلك لما بيه افادة التعيين مما فيفهم اليه لا يحصل

وتبيان لما رد عليه من قوله بديهيا مع انه استدلال بقوله ما هو من هذا القبيل فاجاب بقوله وتبين ما ذكره استدلالا الخ ط

دلالة التعيين وهو المعنى بلا قرينة فإن قيل ما هو من هذا القبيل الا الدلالة
المشتركة تستلزم عدم افادة المعنى الموضوع له بدون القرينة
وتعين المعنى الموضوع له عند العرف بينهما قلت المعرف
من وجوه التعيين في المعنى وعرفيته وجهة الوضع وتعدد دلالة قلت
اللفظ بحسب استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج الى القرينة
دون المعنى المجازي على ما هو المعنى بحيث حكمت بالاحتياج قلت
المراد بدلالة كونه هو ان اللفظ الموضوع لمعنى يكفي في صحة استعماله
في معناه كونه موضوعا لذلك المعنى ولا يحتاج الى القرينة لمجرد الاستعمال
بخلاف المجاز فإنه يحتاج الى القرينة لمجرد ذلك ثم يقرب عن ارادة
المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه واحتياج الى القرينة
فيما في فيه وفي المشترك لدفع مزاحمة المعاني الحقيقية وتعيين المراد
لا للاستعمال ولما فرغ من المقدمة شرع في المقصود فقال
(والتقسيم) للفظ الوضعي على ما هو المعروف هو المذكور ومعنى
التقسيم هو ضم قيود متباينة او متخالفة الى عام ليحصل بانضمام
كل قيد قسما متباينا للقسم الآخر وغير متباين له باعتبار ان تصادقا
الصدق او تخالفا منها والتباين بحسب العرف هو اعتبار
التباين وما نحن فيه من هذا القبيل (وحاصله) اجمالا تقسيم اللفظ
باعتبار مدلوله الى تقسيم ما مدلوله كلي وما مدلوله شخصي
متشخص وتقسيم الاول منه الى اسم جنس ومصدر والى مشتق
وفعل وتقسيم الثاني الى العلم والحرف والمضمر واسم الاشارة والموصول

على



على وجه تنضبط به تلك الاقسام فان تحقيقها من مزال الاقدام (اللفظ)
اي الموضوع (مدلوله) اي المعنى الموضوع له فان الحاصل في العقل من حيث
حصوله فيه يعبر عنه بمفهوم العبارة ومن حيث انه افهم منه مطلقا
يسمى مفهوما ومن حيث انه يقصد بافهام غيره مدلوله ومن حيث
وضع اللفظ بازائه موضوعا له ومن حيث انه يقصد باللفظ انه
ارادة معنى (اما كلي او متشخص) لان مدلوله اما ان يمتنع فرض صدقه
وحمله على متعدد فهو الشخص ويسمى جزئيا حقيقيا او لا يمتنع كذلك
فهو الكلي فان (قيل) هذا التقسيم فاسد لعدم شمول الاسد واللام للاسم
لا يستعمل في معناه لان كل لفظ موضوع لمعنى اما مدلوله كلي او شخصي ولانه
ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى متحقق لا مورد القسمة
هو اللفظ الموضوع وكل لفظ كذلك فمدلوله اما كلي او متشخص فمورد القسمة
اعم والقسم الاول او من القسمين ما لا يشمل الثاني وان كان
الثاني لا يشمل الاول فلنا معنى قولنا كل لفظ اما كلي او كذا ان كل من
من افراده متصف باحدى هذين الوصفين على سبيل الانفصال فمورد
القسمة غير مندرج في هذه القسمة لانه ليس بمفهوم هذا اللفظ
ولا فيه امثال هذا المقام من الاقسام لانه يلزم كون القسم والمقسم
لازم للانقسام واللازم للملزوم لا يلزم منه ان من الانقسام الى الاقسام
لكل منهما من الانقسام الشيء الى نفسه وانه باطل فيكون هذا
التقسيم باطلا فالجواب عنه ان الانقسام المذكور لازم للمقسم
بحسب وجوده الذهني والقسم لازم له من هذه الا من تلك الحيثية بل من

من حيث

من حيث انه ... من ... الحيوان

من حيث حصوله للمعنى وكونه لازما للشيء وباعتبار لا يلزم ان يكون
كلازم له زمان الملزوم وباعتبار هذا كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان
اللازم له ابدا مثلا والاول اي اللفظ الذي مدلوله كلي اما ذات اي مدلوله
ذات او يقال بالتجوز باطلاق اسم الذات والحدث على ما يدل عليهما
وح فيستقيم قوله وهو اسم الجنس كرجل او حدث وهو المصدر
وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس ليتبين التقسيم الى الفعل والمشتق
عليه فلانه قال اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله اما حدث وحده
او غير حدث وحده او مركب منهما والمراد بالذات هاهنا ما لا يكون
حدثا وكان كناية ومن غيره منسوبا احدهما الى الآخر وبالحدث اي
قائم بغيره يعبر عنه بالفعل نسبته [illegible] ونحو كالضرب او وذا
ونحو كالقتل يعبر عنه معنى السواد والبياض لعدم التعبير ومعنى
الحيوان المنوال لعدم القيام بالغير ومعناه اختصاص انما عنه
بالمعرفة او التبعية [illegible] الا [illegible] كما
بالمادة [illegible] او العقلية كالمجردات [illegible] باعتبار الشيء كيف
بينهما من غير اعتبار النسبة كالتعبير [illegible] ذلك
مع الحرف [illegible] بقوله او نسبة بينهما لانها النسب
موضع الفعل [illegible] وذلك اي النسبة والتركيب باعتبار
المذكور او المركب المشتمل عليها لانه اما ان تعتبر النسبة من طرف
الذات وهو المشتق او تعتبر من طرف الحدث وهو الفعل فان قيل
المراد بالذات غير الحدث وحده كما مر وهو يتناول القسم الثالث

قلنا



قلنا غير وحده متعلق بغير الحدث لا بالحدث الداخل عليه لفظ
غير فلا اشكال [illegible] ولا نفي انقسام الى [illegible] ربعة استقراء [illegible] عقلا وان
كان [illegible] ولا ثبات بحسب المثال وراجعا الى تقسيمات
ثلاثة فلا يجوز ارسال القسم الاخير واحتمال انقسام بعض
الاقسام [illegible] كالفعل والمشتق فان
كلا منهما ينقسم فالمشتق ينقسم بان يقال المشتق اما ان يعتبر
قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل او الثبوت
وهو الصفة المشبهة او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول
او كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة او مكانا [illegible] وهو ظرف
المكان او زمانا وهو ظرف الزمان او يعتبر قيام الحدث به على
وصف الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل وكذا الفعل ينقسم با
عتبار الزمان الى الماضي والحال والاستقبال وباعتبار الطلب الى
الامر وغيره والثاني اي اللفظ الموضوع لمعنى مشخص بالوضع اي
وضع اللفظ لذلك الشخص اما مشخص اي بان يكون الموضوع له
شخصا واحدا [illegible] مخصوصا اي بالتعيين او كلي اي علم بان يكون
الموضوع له [illegible] كليا كله من المشخصات لوحظ اجمالا [illegible]
بعضها فرضا والاول اي اللفظ الموضوع لمشخص وضعا خاصا العلم
اي الشخصي واما العلم الجنسي فخارج عن مورد القسمة اذ معناه كلي
والثاني اي اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما اقسام اربعة الحرف
والضمير واسم الاشارة والموصول ووجه الحصر في هذه الاقسام

الحدث

مشخصات

ولا يعقد ان من قوله انما ان يكون متعلق بغيره اي حاصلا متعلقه
فيتعين بالانضمام فلذلك يقال له لا يتعين بنفسه يعني انه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج
بنفسه بل يتحقق بانضمام متعلقه ويتعقل بتعقله وهو الحرف يعني
والا اولا يكون كذلك بان يكون مفهوما حاصلا بنفسه متحصلا بدون انضمام
امر اليه وانه فهو معنى ... انه لا يكون الموضوعة لمشخصات وضعا
عاما يحتاج في استعمالها الى قرينة كما يأتي فالتعيين بالقرينة ان
كانت بالخطاب يعني المخاطبة فيتناول ح ضمير المتكلم
والغائب فالضمير كأنا وانت وهو فان ما يحتاج في ارادة المعنى
منها من القرينة انما هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى حاضر
وان كانت تلك القرينة بغيره لا يغني الخطاب فاما حسية
بان يشار الى المراد بذلك اللفظ بعضو من الاعضاء المحسوسة
وهو اسم الاشارة كهذا وذلك فان المعين لما اريد منها في العقل المعين
انما هو هذه او عقلية بان يشار الى المراد باللفظ الذي هو
معين عند المخاطب باعتبار تعيينه بنسبة مضمون الجملة اليه معهود
بين المتكلم والمخاطب انتساب اليه وهو الموصول كالذي مثلا والتي
فان المعين لما ارده من كل منهما انتساب مضمون صلته اليه المعلوم قبل
اقترانها به المعهود كما في قولك لمن سمع انه جاء واحد من بغداد الذي
جاء من بغداد رجل فاضل فتعيين الذي بنسبة مضمون هذه الجملة اليه
اي هذا المعين عند المخاطب باعتبار تعيينه عنده وكما يتعين ان هذه
والاشارة كما توجب التعيين الا بانضمام امر خارج عن معنى تلك النسبة

كالشعار

صورته فلو قال فلا يعتبر تعليل لفظ التمثيل لما ذكر وكون الغالب بما يقع



كالشعار بمضمون الصلة مثلا فجاء الشيء اليه بنحو النسبة كما سيجيء في
تحقيقه والغالب ان يقال ليكون الحرف وضمير المتكلم والمخاطب هو
موضوعة لمشخص خاص واما ضمير الغائب فقد يعود الى مفهوم كلي
ولعل هذا فيما يشار به الى الجنس وكذا الذي مثلا يراد به كلي وقد اجيب
عن الاشارة الى الجنس بانها بنسبته على ما حقق في حمله من انه لمشخص
المستحضر وكذا في الموصول واما ضمير الغائب فلكلمة ما للخاص
ان لفظه هو موضوعة لجزئيات المندرجة تحت مفهوم الغائب
المعود المذكور سواء كانت تلك الجزئيات حقيقية او اضافية كما
سيجيء في التنبيه الثاني تحقيقه واعترض عليه بان هذه
القسمة اي قسمة اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما الى تلك الاقسام
منقسم الى ربعة غير حاصرة لجواز ان يكون معنا لفظا وضع بازاء
عام لكل من افراد المشخصة ولم تكن فيه شيء من الثلاثة المذكورة
كاسماء حروف المباني كالالف والباء ونحو ذلك في التعيين واسماء الكتب
كالكافية والشافية وتعليق كون الاقسام تشتمل على شيء وتمتاز
به شيء اخر اراد ان يشير الى ما به الاشتراك وما به الامتياز
موضع الثلاثة لاجل ذلك وقال **الخاتمة تشتمل**
الخامس ان يقول وتشتمل بالعطف لتكون جملة محذوف
المخبر اي هذه التي نذكرها او بالعكس ويحتمل ان يكون تشتمل خبر لا
من المبتدا او من ضميره في الخبر فلا يحتاج الى الواو في ان الانضمام
قوله **على تنبيهات** يحتمل ان يراد بها الاجملة اي الخاتمة تشتمل

على كل منها ويحتمل ان يراد به المعنى لتكون الابحاث مشتملة عليه
اشتمال الظرف على المظروف فلا يلزم اشتمال الشيء على نفسه
ولما كان ما ذكر من الاحكام علم مما تقدم اطلق التنبيهات
عليه الاول اي التنبيه الاول الثلاثة اي الضمير واسم الاشارة
والموصول مشتركة في ان مدلولاتها ليست معاني جزئية يعني معاني هذه الثلاثة
مشتركة في ان كلا منها بتمامه ليس معنى في نفسه ملحوظا قصدا
مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم عليه وبه واما كانت تلك المدلولات
تتصل بالغير اي ليس كل من تلك المدلولات مستقلا بالعقل
بنفسه بحسب جميع ما وضع له اذ لا بد له بانضمام قرينة اليها من
الخطاب والاشارة حسا او عقلا بمعنى اسماء لا حروف يعني اذ لو كان
معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية فهي اسماء لان الاسم
ما يكون تمام معناه كذلك التنبيه الثاني الاشارة العقلية لا تعين التشخص
هذا اشارة الى الفرق بين الموصول والضمير واسم الاشارة بان
الموصول مع القرينة التي هي الصلة لا تعين الجزئية فان تعين الكلي
بالكلي لا يعين الجزئية اما كون التعين كليا فلما مر نظرا الى ان مجرد الصلة
لا يدل الا على انتساب مضمون جملة الى ذات من غير تعيين واما اعتبار
كلية المفيد مع ان معنى الموصول مشتمل على ما فرض من حيث ان
المجموع للعلم بالوضع والموصول وهو حقيقة الاطلاق ليس الا حيث
الا من التي هو الله ملاحظة التشخصات ولا شك انه كلي معتبر
بمضمون الصلة التي هو كلي فلا يعين التشخص مع تشخصها بخلاف

تم

٢٥

في بينة الخطاب والحس فان كلا منهما يعين التشخص بحيث يمنع السامع منهما
ما يمتنع فيه الشركة بخلاف الثالث اي الضمير واسم الاشارة جزئيين
وهذا اي الموصول كلي وفيه بحث اذ الموصول موضوع للمشخص
على ما حقق وعدم فهم السامع المعين لا يوجب الكلية الا ان
يقال المراد ان الموصول عنده كلي نظرا الى فهم السامع من
مجرد قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر عن الاحتمال
الاحتمال الخارجية اي ان الموصول كلي حقيقة والا فلا يستقيم
كلامه اذ القرينة المعينة للتشخص المحتاج اليها في الاستعمال
ان اعتبرت فلا فرق وان لم تعتبر فلا فرق ايضا لعموم الدلالة الجزئية
في الكل لكن لما كان المعتبر كما مر من القرينة هو مضمون
الصلة حكموا بان قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية
المفهومة منها اي من انتسابها والحكم بنا على ما هو المعروفة على ذلك
التنبيه الثالث علمت وهو التحرير اي مما سبق في مباحث
التقسيم الفرق بين العلم والضمير حيث صرح بخصوص المعنى
والوضع في العلم وتعدد المعنى وعموم الوضع في الضمير وعلمت
ايضا مسامحة تقسيم الجزئي الى المعاد ومنه اسم الاشارة كما فعل
بعضهم هنا اي بناء على الظن ان ذلك اي اسم الاشارة موضوع
لكل علم الا انه يتخصص بقرينة هي الاشارة الحسية في استعماله
في معين دون اصل الوضع ومدلول الضمير يتعين بالوضع الذي هو
مناط الجزئية ووجه المسامحة ما مر من ان التعيين فيه ايضا

وضع لكل علم والتصغير قوله وجه ابهم الاشارة حال من ضمير اليها ايتها
وزبس اياه حيث لم يشمله التقسيم وقوله فقط معمول له للتقسيم
التنبيه التحقيق ليس لكل وحدا ابهم التقسيم المذكور ان معنى قول
النحاة الحرف ما يدل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية
بان لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات بل يكون ملحوظا تبعا ويجعل آلة و
وسيلة الى ملاحظة غيره وهذا المعنى لا يتضح غاية الاتضاح
الا بتمهيد مقدمة فنقول العاقل قد يكون ملحوظة قصدا
وبالذات وقد يكون ملحوظة تبعا غير مقصودة لذواتها بل على انها
آلة لملاحظة غيرها ومن ان المشاهدة ما سواها ويسمى الاعتبار
الاول مستقلة بالمفهومية والتعقل وصالحة لان يحكم عليها وبها
وبالاعتبار الثاني غير مستقلة بالمفهومية وغير صالحة لان يحكم
عليها وبها ويستوضح ذلك من قولك قام زيد فنسبة القيام
الى زيد ما دامت في الحالة التي هي مدركة نسبة القيام اليه لا كونها في الحالة
الا وهي مدركة من حيث انها حالة بين القيام وزيد وآلة لتعرف حالهما
فكانها مرآة لمشاهدتهما ولذلك لا يمكن ان يحكم عليها او بها واما
في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات ومدركة في القصد يمكنه
اجراء الاحكام عليها بانها من باب النسبة والاضافة متصفة على الاول
غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة بها وهذا كما ان
المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا بالابصار وقد يكون مبصرا
تبعا على انه آلة لابصار غيره كالمرآة فانك اذا انظرت اليها

المشاهدة



وشاهدتها ما ارتسم فيها من الصورة فان مقصودا الى مشاهدة الصورة
فالمرآة حينئذ تلك الحالة مبصرة لكنها غير مبصرة قصدا بل تبعا
لم يمكن لك ان تحكم عليها او بها كما يمكن لك في الصورة وان قصدت مشاهدة
المرآة نفسها تكون صالحة لان يحكم عليها او بها وتكون الصورة
حينئذ مبصرة تبعا غير محكوم عليها او بها فنسبة البصيرة الى مرئياتها
كنسبة البصر الى محسوساتها واذا اتضح هذا فنقول معنى الابتدا
معنى له تعلق بالغير كالسير مثلا فهو لك العقل اذا لاحظه العقل قصدا
وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية صالحا لان يحكم عليه كما تقول
الابتدا معنى اضافي وبه كما تقول ما بحثت عنه معنى الابتدا ما يلزم منه
ادراك متعلقه تبعا وبالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
الابتدا ولك بعد ملاحظة على هذا الوجه ان تعبر بمتعلق مخصوص
فتقول ابتداء السير من البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال واذا
لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وجعله آلة
لمعرفة حالهما ومن ان المشاهدة معرفتهما على حيثية الاحكام والارتباط
كان معنى غير مستقل بالمفهومية وغير صالح لان يحكم عليه او به وهو
بهذا الاعتبار مدلول لفظة من وهذا ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح
حيث قال الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على
معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك
قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه
لا باعتباره في نفسه فلا جرم اتضح ان ذكر متعلق الحرف لازم واجب

لتحصيل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وهو
في انه تملاحظته كما ان الواضع اشترط في دلالته على معناه الافرادي
ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك فيما لا يمكن فهم معناه بدون ذكره والحكم عليه
او به في نفسه فلا ندكر وجع ان كا بيل وان مجيء كلا دليل على منوا
من شتى الكي في الحروف سوى ذكر المتعلق به لا ستعلال وهو مشترك
بينها وبين الاسماء اللازمة للاضافة فالفعل في الذي ذكره بان
ذكر المتعلق في الحروف كما جعل الدلالة وفي تلك الاسماء لتحصيل الغاية
التي هي التوصل تحكم بحث واما بان عموم الوضع في كلمة من فهو ان
الواضع تعقل معنى الابتدا مطلقا وهو امر مشترك بين الابتداءات المشخصات
التي كل منها ملحوظ في تبعيه ووضع لفظ من لذاته لكل منها وقس على هذا
سائر الحروف. بخلاف الاسم والفعل فان معنى الاسم بتمامه مستقل
بالمفهومية والفعل وان كان تمام معناه غير مستقل بالمفهومية
وغير صالح للحكم عليه او به لان جزء معناه اعني الحدث مستقل بالمفهومية
والمستاصل ان قام مثلا يدل على حدث وهو القيام على نسبة
ملحوظة بينه وبين فاعله اي النسبة الحكمية الخبرية فانها ملحوظة
من حيث انها حالة بين الحدث وبين فاعله وانه آلة تعريف حالهما
لا انما احدهما متعين لوكلة اللفظ والاخر وان كان معنى في نفسه
بوجه ما وملحوظة بذاته بالوجه وغير الملا امكن ايقاع تلك النسبة كما من
اللفظ لا يدل عليه فلا يتحصل هذا الجزء الا بملاحظة الفاعل فلا
بد من ذكره كما هو حال متعلق الحروف فالفعل باعتبار المجموع

معناه



معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يحكم عليه بشيء وهو جزؤه
اعني الحدث وحده ملحوظ في مفهوم الفعل على انه مسند الى شيء
ما فهو مصداق الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به فتمتاز عن الحروف ولم
يبلغ الى مرتبة الاسم فان قلت لم جعل النسبة التامة ملحوظة
الى منسوبا وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل ولم تلحق الى المنسوب
اليه كذلك مع انها حالة بينهما وارتباطها بهما على السوية قلت لعل
السبب في ذلك ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب
اليه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن فان قلت
كما ان مجموع الفعل والفاعل في مثل قام زيد مستفاد منه نسبة غير
مستقلة ولهم فان كذلك الصفة نحو قائم فلم جاز كون الصفة محكوما
بها دون الفعل اجيب بان الفعل نسبة تامة منعقدة بنفسها
غير ملحوظة بغيرها اصلا والنفس الرتبة تحيث افادة تلك النسبة
بخلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيها نسبة تقييدية غير تامة
لا تقتضي انفراد المعنى المعتبر عن غيرها وعدم ارتباطه به ولا تكون ابدا
مقصودة بالافادة من العبارة فلهذا جاز ان يلاحظ جانب الذات
تارة فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فتجعل محكوما بها
واما النسبة المعتبرة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها فان قلت
فما ذكرتم من ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح ان يكون محكوما به ينافي
ما ذكره النحاة من ان المسند في قولنا زيد قام ابوه هو الجملة الفعلية
اجيب بان المقصود ها هنا حكاية احوالها المكي بانه ابا زيد قائم

والثاني الحكم بان زيدا قائم لا جالس وكلا هذين هو من الحكمين ليسا بعمومين
من باب هذا الكلام بل المقصود الاول هو معناه الا في بعض الناس اما فان
كان المقصود هو الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار معناه المطابقي
غير محكوم عليه ولا به بل هو لتعيين المحكوم عليه وان كان المقصود
الثاني فالمسند هو القيام المقيد بلا جالس الا ترى انك لو قلت قام ابو
زيد او وقعت النسبة بين القيام وزيد بغيره اصلا فلو كان معنى قام ابوه
زيد كذلك لم تنسب الى زيد ولم تقع جملة عنه ومن ثم تسمع النحاة يقولون
قام ابوه جملة وليس بكلام لتجرده عن ايقاع النسبة بين طرفيه بقرينة
ذكر زيد والاسناد الضمير الدال على الاب فهناك الذي يستحيل وجوده مع ايقاع
النسبة التنبيه الخامس قد عرفت مما سبق الفرق بين الفعل
والمشتق ان ضارب لا يرد عليه حد الفعل النحويين حدوا الفعل بانه
ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة واورد عليه
ان ضارب يصدق عليه هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس بمانع بما سبق
من الفرق بين الفعل والمشتق علم انه لا يرد فانه اي الفعل ما دل على
حدث ونسبته الى موضوع معين من زمانها على ان الحدث اول ما اعتبر
في مفهومه فضارب ليس كذلك لانه انما يدل على ذات ونسبة الحدث اليه
بالمحمولة وكذا في الفعل الحدث وفي المشتق الذات ويحتمل ان يعود
الضمير في قوله فانه الى ضارب وتذكيره كلمة ما تعالى بتأنيث التنبيه
السادس ويعلم منه اي مما سبق من التقسيم الفرق بين علم الجنس
واسم الجنس اعلم ان في اسم الجنس مذهبين احدهما وهو الاكثر انه مو

موضوع

موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كما ذهب اليه
ابن الحاجب والاخر انه موضوع للماهية من حيث هي كما
ذهب اليه في التقسيم ولا يخفى ان علم غير مذكور في التقسيم فلا بد
من تأويل هذا الكلام وهو ان الفرق الذي ذكره مبني على قول من
يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية وحيث سبق ما يختار بعلم الجنس
كذلك فلا فرق بينهما في قوله فان علم الجنس كاسامة وضع بخصوصه للجنس
المعين فيدل بخصوصه على ان تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة
عنده معهودة كما ان الاعلام الشخصية تدل بجواهرها بحسب الوضع
على ان تلك الاشخاص معلومة متعينة عنده وان اسم الجنس
كذيب واسد لا يدل على دلالة التعيين بخصوصه اصلا بل وضع لغير معين
وتلك الحقيقة ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من خارج بالآلة نحو اللام
للتعريف فالتعريف جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم
الجنس فلا تأول التقسيم على ان اسم الجنس موضوع للمعنى الكلي الذي
هو نفس الحقيقة من غير اعتبار التعيين وان علم الجنس معلوم انه
موضوع للحقيقة باعتبار التعيين فيه اشير معرفة الفرق الى هذا
التقسيم الدال على هذا الفرق فلذا قال التنبيه السابع الموصول
عكس الحرف هذا اشارة الى فرق اخر بين الموصول والحرف يفهم الذي اما
من الفرق المذكور صريحا وهو استقلال المعنى وعدمه فان الحرف يدل
على معنى في غيره والموصول على عكس ذلك اذ معناه امر مبهم عند السامع
لتعينه بتعيين عنده بمعنى اي بمفهوم الصلة الذي هو معنى فيه اي في الموصول

وأما قيوده الإبهام بكونه مفعول السامع كالضمائر فيتعلق بالمعنى المراد
بالموصول بحسب الوضع عند التكلم التشبيه **الثامن الفعل والحرف**
**يشتركان في أنهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير** إشارة إلى علة
امتناع الحكم على الفعل والحرف مستقلان بمعناهما وجهه أن جهة
الحكم على الشيء موقوفة على ثبوته في نفسه أي استقلاله بالمفهومية ليمكن
إثبات شيء له وكل من معنيهما غير مستقل بالمفهومية بل ثابت للغير
بمعنى منها كما ذكره [illegible] النحو وإنه لا ملاحظة الغير
كالسير والبصرة ومعنى ضرب [illegible] الحدث المنسوب إلى فاعل بحيث
تكون النسبة [illegible] ملاحظة [illegible] تعريفها **ومن هذه الجهة**
أي كون كل من مجموع معنى الفعل والحرف غير ثابت في نفسه بل لغيره **لا يثبت**
**له الغير** أي لكل منهما بل لا يثبتان لشيء أصلا إذ كل منهما ممتنع ليس
في معناهما وأما قيودها بلا [illegible] فيما ينتقض بقولهم ضرب فعل ماض
ومن حرف جر [illegible] كلهما من حيث أنفسهما أي مفهومهما [illegible] عن إرادة
معانيهما الموضوعة [illegible] جهة الحكم عليهما وبا
ومن [illegible] ضرب ومن [illegible] اسم باعتبار دعوى وضع الدالة
الموضوعة لمعان لا لنفسهما [illegible] الوضع بحيث لا دليل لهم على
تلك الدعوى إلا ذكر اللفظ وإرادة نفسه الذي عليهم دعوى وضع [illegible]
المهملات [illegible] مثل قولهم [illegible] مهمل [illegible] ولا يعزم عليهم
الفاعل مقلا عن الداخل في تعليل [illegible] لا يكون [illegible] قوله
تعالى وإذا قيل لهم آمنوا [illegible] والمراد [illegible]

آمنوا

٢٢

آمنوا فلا يجوز قول النحاة ولا ينافي الكلام في اسم أو فعل واسم
والجواب أن المراد من قولهم ولا ينافي [illegible] أنه لا ينافي [illegible] اسمين حقيقة
أو ما يتبع [illegible] آمنوا من حيث إرادة نفس اللفظ به كان اسم
المستقل بالمفهومية ولا يرد [illegible] باعتبار [illegible] على جواز التنفير
فيما يشكل ذلك [illegible] وتعريف الكلام والمبتدأ [illegible] بأن [illegible]
[illegible] التعريفات مبنية على اعتبار ما هو الشائع [illegible]
[illegible] لا على اعتبار النوادر وإذا كان معنى الفعل والحرف كذلك
**بل امتنع الحكم عنهما** التشبيه **التاسع الفعل مدلوله كلي** ولما ذكر
في التشبيه الثامن جهة [illegible] فيهما ذكر في التشبيه التاسع جهة
[illegible] أن اعلم أن الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث
كلي وأما باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبته في زمان معين إلى
موضوع معين كلية [illegible] هو باعتبار تمام معناه كالحرف [illegible] أن لفظة
من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء خاص بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة
وضعا عاما لكل نسبة الحدث إلى فاعل ما بخصوصها [illegible]
اللفظ الموضوع لمعنى كلي غير مستقيم [illegible] الحدث الذي هو جزء
معنى الفعل مستقلا بالمفهومية **غير يحقق به وإنما متعددة** [illegible]
لا [illegible] به إلى كل منها **بجواز نسبته إلى كل منه** أي كل واحد
منها **يخبر به** أي بالفعل باعتبار [illegible] الحدث عن شيء وهو [illegible]
اعتبار [illegible] و [illegible] معنى [illegible] الوضع [illegible]
جعله مسندا إليه **وفي الحرف إذ يحصل مدلوله** أي يحصل [illegible]

ای من الذی هو متصله الذی بنی انما هو بما یحصل له ای بتبعیه ما یحصل
موصول الى ما له من متعلقه واذ الحال عینی مستقل فی التعقل والتحقق
فلا یعقل بغیره فلا یکون معنی اسمه کما لا یکون معنی الحرف لذلک التنبیه
العاشر فی ضمیر الغائب وفی کلیته نظر متأمل ووجه النظر ان الضمیر
مطلقا سواء کان للغائب او المتکلم او المخاطب موضوع لکل من المشخصات
وضعا کلیا عاما مفهوما منه ان فی کلیة ضمیر الغائب باعتبار انه شرع وضع
لکل واحد من افراد المعنون کما وضع هو لمعنون الواحد المذکور الغائب
نظرا وفی بعض النسخ وفی کلیته وجزئیته نظر ووجهه ان الکثیر اما یکون
الذی رجع الیه الضمیر الغائب کلیا کما یکون جزئیا والحکم بانه فی احدهما مجاز
بعید لکثرته فلا یجزم بکلیته وجزئیته بل یحتمل نظر متأمل والحق انه قد یکون
کلیا وقد یکون جزئیا والمص انما عده من الجزئیات نظرا الى ان الکثیر
ائمة اللغة عدوا الضمیر من المعارف واعتبروا شبهها الجزئیة
بناء على تعریفهم المعرفة بما وضع لشیء بعینه التنبیه
الحادی عشر المقصود من هذا التنبیه الاشارة على التعریف بین الاسماء
التی تشابه الحرف فی انها لا تتم الا بذکر المتعلق وذلک مثل ذو وفوق
فان مفهومهما الکلی کما انهما بمعنى صاحب وعلو وان کانا لا یستعملان
فی جزئیین اضافیین بالنسبة الى معناهما الذی هو الصاحب والعلو
معروض الاضافة فلا یکونان جزئیین وقد یکونان کلیین لکنا نقول انه
لا یتعقل ان یکون ذو وفوق وحده ولذلک یجب حمله على الجزئیة الحقیقیة
على ما قیل ذو من المقابلة بالکلی بمعنى التعرفة بینهما وبین الحرف

اذ

٢٥

اذ معنى الحرف ما جزئی مشخص کما بین التنبیه الثانی عشر کلمة ربما لما یلیه
فعلیه فی ربیه وشکله تعاورت الجملة بعضها مکان بعض ای تناوب
بعضها مکان بعض وان فیه بالضم وفتح تناوبها ووقعها بعضها مکان
بعض علی ان الجملة حال مؤکدة اذ المعتبر الوضع ختم الرسالة بدفع
ما عسى ان یخطر ببعض الاوهام وهو ان الحکم بالکلیة والجزئیة
والعلمیة والموصولیة وامثالها للالفاظ انما هو باعتبار ما
استعمل فیه من المعانی فلو اطلقت مثلا جاءنی زید وفلان واردت
زیدا فیحتمل انه یتوهم انه جزئی لاستعماله فی الجزئی ومن هذا اذا اشتهر
فی بلدة حفظ التوراة فی زید فقلت الذی حفظ التوراة فی هذه
البلدة حاضر فربما یتوهم ان هذه الالفاظ اعلام شخصیة لاتحاد المراد
من کل منها ومن العلم الشخصی ووجه الدفع ما ذکر ان المعتبر فی الالفاظ
هو حال الوضع والموضوع له فی ذوات کل وان استعمل ههنا فی مشخص
فلا یکون جزئیا بل کلیا بخلاف زید فانه جزئی الوضع لذلک المشخص وکذا
الحال فی مثل هذه الصورة والله اعلم ولا حول ولا قوة
الا بالله العلی العظیم وصلى الله على سیدنا
ومولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
تسلیما کثیرا کثیرا الکثیر اللهم علی ید کاتبه
الفقیر الحقیر الغارق فی بحر
العجز والتقصیر حسین بن محمد
بن عمر العثمانی رحم
الله والدیه
آمین
تم